البيان الختامي

الملتقى الدولي لنصرة غزة والأسرى

مدريد – 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

اختتمت في العاصمة الإسبانية مدريد أعمال الملتقى الدولي لنصرة غزة والأسرى بمشاركة واسعة من شخصيات فلسطينية وأوروبية ومؤسسات حقوقية وإنسانية، من بينها سفارة دولة فلسطين في مدريد، ونادي الأسير الفلسطيني، والهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى، وجمعية سنابل العودة، وممثلي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وأمناء سر أقاليم فتح الخارجية وعدد من المؤسسات الأوروبية العاملة في ميدان حقوق الإنسان.

وقد عُقدت أعمال الملتقى في قاعة مدرسة التدريب النقابي التابعة للاتحاد العام للعمال الإسبان، التي تحمل اسم المناضل العمالي "جوليان بيستيرو"، والذي حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاثين عامًا وتوفي في سجن "كرمونا" نتيجة الإهمال الطبي، تخليدًا لذكراه ونضاله من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية.

خلال جلسات الملتقى، قدّم المشاركون شهادات حية وتقارير ووثائق ميدانية تتعلق بأوضاع المدنيين والأسرى في قطاع غزة، حيث تبيّن بما لا يدع مجالًا للشك أن ما جرى ويجري هو جريمة إبادة جماعية ممنهجة تستهدف الشعب الفلسطيني بأسره، مدنيين وأسرى.

وقد تم عرض شهادات مؤلمة من أسرى وأسرى محررين، من بينهم أسيرة محررة اعتُقلت سبع سنوات وعاشت عامين من حرب الإبادة، تحدّثت عن فظائع وجرائم ارتُكبت بحق الأسيرات من تعذيبٍ جسدي ونفسي وتنكيلٍ ممنهج وانتهاكٍ لكرامتهنّ الإنسانية. كما أدلى عدد من الأسرى المحررين بشهادات حيّة عن عمليات إعدام ميداني نفّذتها قوات

الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين من مسافة صفر، بعد تقييدهم وتكبيل أيديهم، في مشهدٍ يوثّق حجم الجريمة المنظّمة التي تُرتكب بحق الأسرى الفلسطينيين.

وأكدت شهادات متطابقة وتقارير ميدانية أن الاحتلال يحتجز مئات الجثامين داخل ثلاجات المستشفيات والمرافق الطبية، في ظروف تشكل انتهاكًا فاضحًا لحرمة الجثامين وكرامة الضحايا، وأن معظم هذه الجثامين مشوّهة وتحمل آثار إطلاق نار مباشر من مسافات قريبة، في أدلة واضحة على تنفيذ عمليات إعدام خارج القانون.

وأدان الملتقى بصورة قاطعة ما يلي:

استمرار حرب الإبادة الجماعية بحق أبناء الشعب الفلسطيني في غزة، بما في ذلك القصف العشوائي المدمّر، والتجويع الممنهج، واستهداف البنية التحتية الحيوية التي تحرم المدنيين من الماء والغذاء والدواء.

وقوع عمليات قتل واسعة وإعدامات ميدانية بحق الأسرى والمدنيين، بحسب شهادات ناجين ومحررين وفرق طبية، وهو ما يستوجب فتح تحقيقات جنائية دولية مستقلة.

احتجاز الجثامين وانتهاك حرمتها داخل الثلاجات والمرافق الطبية، ومنع ذوي الضحايا من استلامها أو دفنها وفق الأعراف الإنسانية والدينية، وهو ما يشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي الإنساني.

ممارسات التعذيب الإهمال الطبي المتعمّد، العقوبات الجماعية، واستهداف الأطفال والنساء والمرضى، في انتهاك واضح لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وجّه المشاركون إدانة شاملة لهذه الجرائم، مؤكدين أن الشهادات والوثائق التي عُرضت تُبرز ضرورة التحرك الفوري على المستويات القانونية والإنسانية، وأن توثيق الانتهاكات وحماية الأدلة شرط أساسي لتحقيق العدالة وملاحقة المسؤولين أمام المحاكم الوطنية والدولية.

التوصيات القانونية والإنسانية العاجلة:

1. دعوة فورية لإرسال لجنة تقصي حقائق دولية مستقلة تملك صلاحيات الوصول الكامل إلى مواقع الانتهاكات والمستشفيات والمقابر ومرافق حفظ الجثامين، وتقديم تقرير شامل إلى مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة.

2. العمل على ضمان الوصول الإنساني الفوري للقوافل الطبية والغذائية والوقود والإمدادات، وفتح ممرات آمنة لإجلاء الجرحى والمصابين.

3. تجميع الوثائق والأدلة الجنائية والطبية وحفظها وفق معايير السلسلة الجنائية (chain of custody) لاستخدامها في الملاحقات القضائية الدولية.

4. المطالبة بفتح تحقيقات جنائية فورية في جرائم الإعدام الميداني والتعذيب واحتجاز الجثامين، وملاحقة المسؤولين المدنيين والعسكريين أمام المحاكم المختصة.

5. الضغط على الدول الأوروبية والأمم المتحدة لفرض تدابير تحفظية وعقوبات مؤقتة على الأفراد والكيانات المتورطة، إلى حين انتهاء التحقيقات المستقلة.

6. توفير دعم قانوني وطبي ونفسي للأسر المتضررة، وضمان وصول الخبراء في الطب الشرعي لتوثيق الجرائم وتحديد أسباب الوفاة.

7. دعوة المجتمع الدولي للضغط من أجل إعادة الجثامين إلى ذويها، وفتح تحقيقات في حالات احتجازها أو إخفائها، مع احترام المعايير الإنسانية في الدفن والمعاملة.

التوصيات الاستراتيجية واستمرارية العمل:

1. تدويل قضية الأسرى والقضية الإنسانية في غزة عبر مؤسسات دولية ومحاكم وطنية في الدول الأوروبية، باستخدام آليات الولاية القضائية العالمية.

2. تعزيز التعاون مع المنظمات الحقوقية الأوروبية والأممية لتوسيع حملات التوثيق والمناصرة، وضمان إيصال صوت الضحايا إلى الرأي العام العالمي.

3. إطلاق حملة إعلامية دولية موحدة بعنوان "أسرى فلسطين : حقوق – عدالة – كرامة"، لتسليط الضوء على شهادات الضحايا وأسرهم.

4. تشكيل لجنة متابعة دولية من منظمات حقوق الإنسان واللجان القانونية والهيئات المشاركة في الملتقى لمتابعة تنفيذ التوصيات وتنسيق الجهود القانونية.

5. تأكيد استمرار دعم الفريق القانوني الدولي وتغذيته بالتقارير والشهادات والأدلة الميدانية بشكل دوري لضمان استمرارية الملاحقات القضائية.

6. الاتفاق على عقد المؤتمر القادم في دولة السويد خلال شهر حزيران/يونيو 2027، والتوافق على استمرار عقده سنويًا لضمان بقاء قضية الأسرى والأسيرات حاضرة في المحافل الدولية.

الختام

يؤكد المشاركون أن تحقيق العدالة لن يتم دون وصول مستقل للخبراء والفرق الطبية والقانونية، ودون محاسبة المجرمين المسؤولين عن الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ويُجدّد الملتقى تحيته لأسرى الحرية وعائلات الشهداء في غزة، مؤكّدًا العهد بمواصلة الكفاح القانوني والإنساني والإعلامي حتى يتحقق الإفراج عن الأسرى، وإعادة الجثامين إلى ذويها، ومحاسبة مرتكبي الجرائم، واستعادة كرامة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

"انتهى"